

## التقرير الخاص الرابع للأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية

### أولا - مقدمة

١ - يُقدم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن ١٧٩٤ (٢٠٠٧) الذي مدد فيه المجلس ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، وطلب فيه إليّ أن أقدم بانتظام تقارير عن التطورات الرئيسية التي تحدث في ذلك البلد. وفي البيان الرئاسي المؤرخ ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ (S/PRST/2008/38)، أحاط المجلس علماً بطلب ممثلي الخاص الحصول على موارد إضافية للبعثة، وطلب مني تقديم تحليل كامل للحالة وتوصيات. ويغطي هذا التقرير التطورات الرئيسية التي حدثت في جمهورية الكونغو الديمقراطية منذ صدور تقريرتي (S/2008/433) المؤرخ ٣ تموز/يوليه ٢٠٠٨. ويستعرض التقرير أيضاً تنفيذ ولاية البعثة عملاً بالقرار ١٧٩٤، ويتضمن توصيات بشأن الشكل الحالي للبعثة والموارد الإضافية التي تلزمها للنهوض بولايتها على نحو فعال.

### ثانياً - التطورات الرئيسية

٢ - شهدت الجهود المبذولة لتحقيق الاستقرار في المنطقة الشرقية من جمهورية الكونغو الديمقراطية انتكاسات كبيرة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. فقد تعثرت عملياتنا واثق التزام غوما وبلاغ نيروبي، واستؤنفت على نطاق واسع في ٢٨ آب/أغسطس الأعمال العدائية بين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب الذي يتزعمه لوران نكوندا. وأدى القتال الذي امتد إلى جميع أنحاء شمال كيفو إلى زيادة تفاقم الأزمة الإنسانية، مما أسفر عن تشريد أكثر من ٢٥٠ ٠٠٠ شخص ليصل عدد المشردين داخلياً في الجزء الشرقي من البلد إلى أكثر من ١,٣٥ مليون نسمة. ومما زاد من تعقيد الأزمة



في المنطقة تبادل إطلاق النار عبر الحدود بين رواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية، فضلا عن عودة الجماعات المسلحة إلى إيتوري واستئناف الفظائع التي يرتكبها جيش الرب للمقاومة. وفي حين ظلت الحالة الأمنية مستقرة في سائر جمهورية الكونغو الديمقراطية، لم يتحقق تقدم يذكر في المهام الرئيسية لتوطيد السلام، بما في ذلك تقديم الخدمات الأساسية وبسط سلطة الدولة. واستمرت الأعمال التحضيرية للانتخابات المحلية، لكن التشريعات الرئيسية، التي لا يمكن بدونها الشروع في الأعمال التحضيرية اللازمة، لم تعتمد بعد مما ينطوي على إمكانية زيادة عوامل التأخير في إجراء هذه الانتخابات.

### الأزمة في شمال كيفو

٣ - في حزيران/يونيه، انسحبت قوات المؤتمر الوطني، والقوات الجمهورية والاتحادية، من اللجنة الفنية المختلطة المعنية بالسلام والأمن التي أنشئت في إطار برنامج أماني. وأشار المؤتمر الوطني إلى أن مطالبه لم تصادف آذانا صاغية، بما في ذلك ضمانات توفير الحماية لطائفة التوتسي. بمجرد حل قوات المؤتمر الوطني؛ وأمن جنود المؤتمر الوطني الذين سيتم دمجهم؛ والعودة الآمنة للاجئين من رواندا وبوروندي وتزانيا. ثم واصل المؤتمر الوطني توطيد سيطرته في المناطق التي يحتلها، بما في ذلك إقامة قوة شرطة وإدارة مدنية موازية، تشمل، بحكم الأمر الواقع، دائرة الجمارك في وناغانا، بالقرب من الحدود الأوغندية. وفي تموز/يوليه، اقتربت عناصر المؤتمر الوطني من مواقع القوات المسلحة الكونغولية، مما أدى إلى وقوع مناوشات عديدة، لا سيما حول روتشورو وساكي.

٤ - وأجرت البعثة اتصالات مكثفة مع المؤتمر الوطني، تم بعدها التوصل إلى اتفاق في ٢٧ آب/أغسطس لاستئناف اجتماعات اللجنة المختلطة في ٢٨ آب/أغسطس لمعالجة مظالم المؤتمر الوطني. غير أن أعمال القتال اندلعت على نطاق واسع بشكل غير متوقع في ٢٨ آب/أغسطس حول رومانغابو وروغاري على بعد حوالي ٤٠ كم شمال غوما، وكذلك على مسافات أبعد إلى الغرب في كاتسيرو وكيكوكو وفي إقليم روتشورو. ورغم أنه لم يتضح من الذي أطلق شرارة الأعمال القتالية، أكدت التحقيقات التي أجرتها البعثة أن قوات المؤتمر الوطني بدأت بعد ذلك تتحرك باتجاه شمالي نيانزيل نحو رويندي وكونيابايونغا؛ وإلى الشرق من منطقة كاتسيرو عبر بامبو ونحو كيرومبا لعرقلة محور كانيابايونغا - روتشورو الرئيسي. وامتد القتال أيضا لفترة وجيزة إلى جنوب كيفو حيث هاجمت قوات المؤتمر الوطني مواقع القوات المسلحة الكونغولية جنوب غرب مینوفا، ولكن القوات المسلحة الكونغولية نجحت في ردها على أعقابها.

٥ - وفي ١١ أيلول/سبتمبر، طلبت آلية التيسير الدولية رسمياً من البعثة تقديم خطة فك ارتباط شاملة للطرفين. وقدمت البعثة خطة لفض الاشتباك إلى جوزيف كابيلا رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية ووافقت عليها حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية في ١٨ أيلول/سبتمبر. وحظيت الخطة لاحقاً بالقبول من جميع الجماعات المسلحة فيما عدا المؤتمر الوطني الذي طالب بإجراء محادثات مباشرة مع الحكومة خارج إطار برنامج أماني.

٦ - وتتألف خطة فض الاشتباك التي قدمتها البعثة من ثلاث مراحل، وهي: وقف إطلاق النار وفصل القوات فوراً، يليهما نزع سلاح المقاتلين وتسريحهم ودمجهم في القوات المسلحة الكونغولية أو عودتهم إلى الحياة المدنية. وشملت خطة فض الاشتباك جميع الجماعات المسلحة، بما فيها القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، ونصت على تمرکز القوات المسلحة الكونغولية بصورة متزامنة مع إعادة تجميع الجماعات المسلحة، وانتشار الشرطة الوطنية الكونغولية تدريجياً لحفظ القانون والنظام في المنطقة.

٧ - وبدأ الفصل بين القوات، في إطار خطة فض الاشتباك، بالقرب من ساكي في منطقة ماسيسي، يومي ١٩ و ٢١ أيلول/سبتمبر. وعقدت البعثة مشاورات مكثفة على مستوى القيادة والقاعدة لإقناع كل جانب بالانسحاب من المواقع التي يحتلها في مناطق الفصل الجديدة. غير أن تقدم المؤتمر الوطني حول ساكي في ٢٠ و ٢١ أيلول/سبتمبر أدى إلى تجدد الاشتباكات. وسانددت البعثة القوات المسلحة الكونغولية في دفع قوات المؤتمر الوطني إلى المواقع التي كانت موجودة بها قبل ٢٨ آب/أغسطس. وبحلول منتصف تشرين الأول/أكتوبر، نجحت القوات المسلحة الكونغولية في استعادة السيطرة على تاموغنغا، واستولت على تونغو التي كانت ضمن الأراضي التي يسيطر عليها المؤتمر الوطني. وفي الوقت نفسه، شن المؤتمر الوطني هجمات على مواقع القوات المسلحة الكونغولية على طول محور غوما - روتشورو، واستولى على معسكر جيش القوات المسلحة الكونغولية في رومانغابو. ومارست البعثة على الفور ضغوطها على كلا الجانبين، فانسحبت بعدها القوات المسلحة الكونغولية من تونغو، وانسحب المؤتمر الوطني، مؤقتاً، من رومانغابو.

٨ - وفي بيان صدر في ٢ تشرين الأول/أكتوبر، دعا لوران نكوندا إلى "تحرير" الكونغو، مما زاد من المخاوف، وندد به المجتمع الدولي والجهات الفاعلة الوطنية والسكان. وفي بيانات ورسائل لاحقة وُجّهت إلى ممثلي الخاص وآخرين، تابع المؤتمر الوطني طعنه في شرعية المؤسسات الكونغولية المنتخبة، التي أتهمها بسوء الإدارة؛ وبالتواطؤ مع "قوات الإبادة الجماعية الأجنبية"؛ وبعدم حماية السكان الكونغوليين. وفي الوقت نفسه، واصل المؤتمر الوطني دعوته لآلية التيسير الدولية والبعثة من أجل تسهيل إجراء محادثات مباشرة مع

الحكومة خارج إطار برنامج أماني. واستمر المؤتمر الوطني في المطالبة بأن تتخذ الحكومة إجراءات قوية ضد الجماعات المسلحة الأجنبية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وطالب بالمزيد من الفيدرالية وبقدر أكبر من الشفافية في منح عقود التعدين.

٩ - وفي ٤ تشرين الأول/أكتوبر، أعرب وزير خارجية جمهورية الكونغو الديمقراطية عن قلقه للبعثة وللممثلين دبلوماسيين في كينشاسا إزاء دعم رواندي مزعوم للمؤتمر الوطني، وتعزيز وجوده العسكري على طول الحدود مع شمال كيفو. وفي ٩ تشرين الأول/أكتوبر، وجه الممثل الدائم لجمهورية الكونغو الديمقراطية لدى الأمم المتحدة أيضا رسالة إلى مجلس الأمن أدعى فيها أن قوات رواندية قد شنت هجوما على رومانغابو في ٨ تشرين الأول/أكتوبر في أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2008/641). وقد نفت حكومة رواندا هذه الاتهامات، لكنها نشرت قوات على الجانب الرواندي من الحدود، معلنة أن هذا مجرد تدبير وقائي. وبدأت البعثة، بناء على طلب من حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، في بذل جهود لإحياء آلية التحقق المشتركة بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا للتحقيق في هذه الادعاءات.

١٠ - وفي عملية هجومية واسعة النطاق بدأت في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر، استعاد المؤتمر الوطني مخيم القوات المسلحة الكونغولية في رومانغابو، وسيطر على روغاري وكالينغيرا وبوراري وروتشورو، والطريق الرئيسي الذي يربط بين غوما وروتشورو. وتقدم المؤتمر الوطني إلى مسافة بضعة كيلومترات من غوما قبل إعلان وقف إطلاق النار من جانب واحد في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر. وظل وقف إطلاق النار ساريا حتى ٤ تشرين الثاني/نوفمبر عندما شنت ميليشيات ائتلاف المقاومة الوطنية الكونغولية والمائي - مائي هجوما ضد المؤتمر الوطني في كيوانغا إلى الشمال من روتشورو. واستولى المؤتمر الوطني على كيوانغا بعد قتال عنيف في ٤ و ٥ تشرين الثاني/نوفمبر. وفي تصعيد آخر في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر، هاجم المؤتمر الوطني القوات المسلحة الكونغولية المتمركزة في نيانزال. ووردت أنباء عن اشتباكات إضافية في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر وقعت للمشردين داخليا في كيباتي.

١١ - وفي ٧ تشرين الثاني/نوفمبر، أوفدت بعثة الأمم المتحدة بعثة تقييم متعددة التخصصات إلى كيوانغا لإجراء تحقيق أولي في أنباء عن قتل مدنيين أثناء القتال. وأكد التقييم الأولي الذي أجرته البعثة على أن عددا من الأشخاص قد قتلوا خلال تبادل إطلاق النار بين المؤتمر الوطني وائتلاف المقاومة الوطنية الكونغولية/المائي مائي. وتشير دلائل أيضا إلى أنه في أعقاب انسحاب ائتلاف المقاومة الوطنية الكونغولية/المائي مائي، قُتل عدد أكبر من المدنيين عندما فرض المؤتمر الوطني سيطرته على كيوانغا. وقد بدأت البعثة تحقيقا أكثر

تعمقا في هذه المسألة، وأوفد في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر فريق صغير تابع للبعثة، يضم موظفين مسؤولين عن حقوق الإنسان والشؤون المدنية وشؤون حماية الطفل، إلى كيوانغا لدعم الجهود التي تبذلها البعثة لحماية المدنيين هناك.

١٢ - وفي ٩ و ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر، أُبلغ عن اندلاع القتال بين المؤتمر الوطني وعناصر مختلطة من ائتلاف المقاومة الوطنية الكونغولية والمائي مائي وربما عناصر من القوات الديمقراطية لتحرير رواندا في نغونغو بإقليم ماسيسي. وفي ١١ تشرين الثاني/نوفمبر، وقعت اشتباكات بين المؤتمر الوطني والقوات المسلحة الكونغولية في كيباتي وحولها، شمالي غوما. وفي الوقت نفسه، اندلع القتال في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر بين القوات المسلحة الكونغولية والمؤتمر الوطني في مناطق أبعد شمالا، في إقليم روتشورو، حيث يسعى المؤتمر الوطني إلى السيطرة على مدينة كانيابايونغا الاستراتيجية والمناطق المحيطة بها. كما فيها كيبيري زي ورويندي وكاباشا ونديكو. واستمر القتال حتى وقت كتابة هذا التقرير، مع نجاح قوات المؤتمر الوطني في السيطرة على نديكو ورويندي.

١٣ - وطوال القتال الذي دام من آب/أغسطس حتى تشرين الثاني/نوفمبر، دعمت البعثة، وفقا لولايتها، جهود القوات المسلحة الكونغولية لصد هجمات المؤتمر الوطني، وسعت إلى تأمين المراكز والمحاور السكانية الرئيسية. غير أن القوات المسلحة الكونغولية تخلت عن المواقع التي تسيطر عليها بالاشتراك مع البعثة في مواجهة الهجوم الرئيسي للمؤتمر الوطني. وإضافة إلى ذلك، كانت البعثة هدفا مباشرا لعناصر القوات المسلحة الكونغولية المتقهقرة في نتامونغغا ورويندي في ٢٧ و ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر، وفي منطقة كانيابايونغا يومي ١٢ و ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر. كما تسببت عناصر القوات المسلحة الكونغولية المارقة المتقهقرة في انعدام الأمن بصورة رئيسية داخل غوما بعد إعلان المؤتمر الوطني وقف إطلاق النار من جانب واحد. وبدأت البعثة تعزيز وجودها العسكري في غوما والمنطقة المحيطة بها بقدرات عسكرية إضافية من أجل حماية المدنيين.

١٤ - ونظرا لخطورة الوضع، ناشد الرئيس كاييلا الممثلين الدبلوماسيين في كينشاسا في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر أن يطلبوا من حكوماتهم النظر في نشر قوة متعددة الجنسيات بصورة عاجلة في شمال كيفو. وفي اليوم نفسه، اجتمع المبعوث الخاص للرئيس كاييلا لمنطقة البحيرات الكبرى ووزير الخارجية المعين مع بول كاغامي، رئيس جمهورية رواندا، في كيغالي. وفي ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، اجتمع وزير خارجية رواندا مع الرئيس كاييلا ووزير خارجية جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأسفر هذا التبادل للآراء عن إنشاء آلية ثنائية تهدف إلى تطبيع العلاقات بين البلدين المتجاورين. وفي وقت لاحق، عُقد اجتماعان إضافيان

بين وزيري خارجية جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا في ١ تشرين الثاني/نوفمبر و ١٤ إلى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر في كينشاسا وكيغالي على التوالي.

١٥ - ومع اشتداد الأزمة، جرى تنفيذ سلسلة من المبادرات سعياً إلى وقف فوري لإطلاق النار وفض الاشتباك بين القوات واستئناف العملية السياسية. وفي كينشاسا، اعتمدت الجمعية الوطنية في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر خطة لإيجاد حل شامل للأزمة، قُدمت إلى الرئيس كابيلا للنظر فيها. وتدعو هذه الخطة إلى إجراء حوار مع المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب، وتعزيز القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، وزيادة الاستثمارات في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية.

١٦ - وبذلت الأمم المتحدة إلى جانب شركاء دوليين جهوداً سياسية مكثفة لوقف تدهور الوضع في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد ظللت على اتصال وثيق بكل من الرئيسين كابيلا وكاغامي وكذلك بزعماء إقليميين ودوليين آخرين لمناقشة السبل الكفيلة بتيسير وضع حد للقتال فوراً، والتوصل إلى حلول دائمة للتهديد الذي تمثله الجماعات المسلحة غير المشروعة الموجودة في الجزء الشرقي من البلد. وفي ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، قام الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، السيد إدمون موليه، وممثلي الخاص دوس، إلى جانب السيدة جينداي فريزر، مساعد وزيرة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية للشؤون الأفريقية، وممثلون دبلوماسيون في كينشاسا، بزيارة غوما لتقييم الوضع على الأرض والنظر في سبل حل الأزمة الإنسانية والأمنية. وفي ١ تشرين الثاني/نوفمبر، سافر وزيراً خارجية فرنسا والمملكة المتحدة أيضاً إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة في مسعى لتحقيق الهدف ذاته. وبناء على طلبي، سافر وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، السيد ألان لوروي، إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا، في أوائل تشرين الثاني/نوفمبر، حيث اجتمع مع الرئيسين كابيلا وكاغامي واستعرض قدرات بعثة الأمم المتحدة للقيام بولايتها. كما قام السيد هايلي منكريوس، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، بزيارة المنطقة خلال تلك الفترة واجتمع أيضاً بالرئيسين كابيلا وكاغامي. وفي ٣ تشرين الثاني/نوفمبر، عيّنت الرئيس النيجيري السابق أولوسينغون أوباسانجو مبعوثاً خاصاً لي في منطقة البحيرات الكبرى وكنت قد سمّيته مبدئياً كمبعوث خاص لي شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية ولكنني غيرت وظيفته بعد التشاور مع الأطراف والقادة الإقليميين في نيروبي، وكما طُلب إليه أصلاً، سوف يركز على التصدي لتحديات السلم والأمن الدوليين التي يشكلها الوجود المستمر والأنشطة المستمرة للجماعات المسلحة غير المشروعة في شرق البلد، وبناء الثقة بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وجيرانها.

١٧ - وفي ٧ تشرين الثاني/نوفمبر، سافرت إلى نيروبي للمشاركة في مؤتمر قمة إقليمي بشأن الوضع القائم في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، عُقدت تحت رعاية الاتحاد الأفريقي والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى. وفي أثناء مؤتمر القمة، عقدت لقاءات منفصلة مع رؤساء جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وجمهورية تنزانيا المتحدة، وكذلك مع رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي ووزير خارجية أنغولا. وبدأ مؤتمر القمة أعماله بمشاورات مغلقة بين رؤساء دول كينيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وبلدان مجاورة أخرى، وكذلك ممثلين رفيعي المستوى ومبعوثين من الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي ودول أعضاء أخرى. وأتيحت لي الفرصة لأقدم مبعوثي الخاص المعين حديثاً لقادة المنطقة.

١٨ - وفي بيان مشترك صدر في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر، دعا المشاركون في مؤتمر القمة كل الجماعات المسلحة في كيفو الشمالية إلى التقييد بوقف فوري لإطلاق النار. وقرروا أيضاً إنشاء آلية لتيسير التوصل إلى حل شامل والمساعدة على معالجة الأسباب الجذرية للأزمة في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وسيأس هذه الآلية الرئيس كيباكي وستألف من فريق من الميسرين يضم مبعوثي الخاص والرئيس السابق أوباسانجو والرئيس السابق لجمهورية تنزانيا المتحدة بنيامين مكابا. وسيقدّم الفريق تقريراً إلى رئيس المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى ورئيس الاتحاد الأفريقي وإلي.

١٩ - وفي ٩ تشرين الثاني/نوفمبر، عقد رؤساء دول وحكومات الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي قمة استثنائية في جنوب أفريقيا ترأسها رئيس جنوب أفريقيا كغاليماموتلاتيه بصفته رئيس الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وحضرها الرئيس كيباكي فضلاً عن ممثلين عن الأعضاء الآخرين في هذه الجماعة. وأقر مؤتمر القمة البيان المشترك الصادر عن الاجتماع الإقليمي الذي عقد في نيروبي، وتقرر مساعدة جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك عن طريق إرسال قوة لحفظ السلام إلى كيفو الشمالية إذا اقتضى الأمر.

٢٠ - وعقب مؤتمر القمة المعقود في نيروبي مباشرة، بدأ مبعوثي الخاص مشاورات مع رؤساء الدول في منطقة البحيرات الكبرى. ففي الفترة ما بين ١٤ و ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر، أجرى محادثات تمهيدية مع الرئيس الأنغولي دوس سانتوس ورئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية كيباكي، والرئيس الرواندي كاغامي. وبعد ذلك، انضم إليه في نيروبي في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر مكابا، الذي بدأ دوره بصفته الميسر المشارك للمبعوث الخاص أوباسانجو، باسم المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى. واجتمعوا جميعاً بالرئيس كيباكي رئيس المؤتمر. ووجد المبعوث الخاص أوباسانجو في مشاوراته مع قادة المنطقة نفس

المستوى الذي شهدته مؤتمر القمة المعقود في نيروبي من الالتزام الإقليمي المتجدد بحل الأزمة التي تعصف بالجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٢١ - وفي ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، سافر مبعوثي الخاص إلى غوما لتقييم الوضع في كيفو الشمالية. وفي ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر، اجتمع مع لوران نكوندا، وأصر على أهمية العودة فوراً إلى وقف دائم لإطلاق النار، تدعمه آلية رصد فعالة. كما حصل على موافقة نكوندا على التوصيات الواردة في بيان نيروبي المشترك، بما في ذلك ما يتعلق بدوره بصفته مبعوثي الخاص وميسر المبادرة الإقليمية، وكذلك التزام السيد نكوندا بمبادئ وثيقة الالتزامات الموقعة في غوما وبلاغ نيروبي. وبعد مناقشات مع المبعوث الخاص، أعلن المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر أنه يسحب قواته من محوري كانيايابونغوا - نينزال وكاباشا - كيوانجا، وطلب إلى بعثة الأمم المتحدة نشر جنودها في هذه المناطق.

### القوات الديمقراطية لتحرير رواندا

٢٢ - تعثر أيضاً تنفيذ بلاغ نيروبي لعام ٢٠٠٧، الذي حدد التدابير التي ينبغي اتخاذها من أجل التصدي لاستمرار وجود القوات الديمقراطية لتحرير رواندا في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وبدعم من البعثة، واصلت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية جهود التوعية الرامية إلى تشجيع نزع سلاح المقاتلين الروانديين وإعادةهم إلى رواندا، أو نقل الذين نُزعت أسلحتهم مؤقتاً إلى داخل جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي حين أُعيد أكثر من ١٠٠ ١ من المقاتلين وعائلاتهم إلى رواندا منذ التوقيع على البلاغ، فإن إعادة عناصر القوات الديمقراطية لتحرير رواندا تضاءلت بمقدار كبير نتيجة لتدهور الوضع في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٢٣ - وفي ١٧ أيلول/سبتمبر، أقرت بعثة الأمم المتحدة والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية خطة جديدة للعمليات العسكرية ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، تستهدف مصادر إيراداته مثل الإيرادات المحصلة من الحواجز المقامة على الطرق والمناجم الواقعة تحت سيطرتها. وقد خصصت القوات المسلحة لهذه العملية ١٠ كتائب من مجموع ١٢ كتيبة درّبتها البعثة. كما بدأت بعثة الأمم المتحدة والسلطات الجمركية الكونغولية إجراء عمليات تفتيش عشوائية في المطارات والمراكز الحدودية، حيث يُشتبه أن القوات الديمقراطية لتحرير رواندا تقوم بتصدير المعادن بصورة غير قانونية. غير أنه تجدر الإشارة أنه لا تزال هناك ادعاءات مفادها أن عناصر من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية متواطؤون مع القوات الديمقراطية لتحرير رواندا من الناحيتين العسكرية والاقتصادية. ومع استئناف أعمال القتال، قامت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بنقل الكتائب العشرة

لتنفيذ عمليات ضد المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب. ومع ذلك، واصلت بعثة الأمم المتحدة وضع خطط مشتركة مع القوات المسلحة لإجراء مزيد من التدريب ونشر مزيد من الجنود لمواجهة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا.

### كيفو الجنوبية

٢٤ - في كيفو الجنوبية، قبلت الأطراف الموقعة على بيانات الالتزامات بصفة مبدئية خطة فض الاشتباك التي اقترحتها البعثة والتي قدمت في اجتماع للجنة التوجيهية لبرنامج أماني في أيلول/سبتمبر. وبالنسبة لكيفو الجنوبية، نصت خطة فض الاشتباك على التزاع التام للسلاح في الهضاب العليا، وهي المنطقة الرئيسية للأنشطة العسكرية في هذه المحافظة، ونشر أفراد من الشرطة الوطنية الكونغولية في تلك المناطق. ولكن تنفيذ هذه الخطة تأخر نتيجة انسحاب المجموعات الرئيسية الثلاث المعنية، وهي القوات الجمهورية الاتحادية وكذلك ياكوتومبا وزابولوني مايي - مايي، من العملية لأسباب مختلفة. كما أن تأمين التمويل لجوانب عملية جمهورية الكونغو الديمقراطية لتزاع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج من خطة فض الاشتباك لا يزال يشكل أحد التحديات.

### محافظة إيتوري وويليه الشمالية

٢٥ - في إيتوري، دعمت البعثة عملية "الحجرة الحديدية" التي نفذتها القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في تموز/يوليه ضد جبهة المقاومة الوطنية في إيتوري التي ارتكبت أعمال عنف ونهب ضد السكان في منطقة تشي. وفي ٢٩ أيلول/سبتمبر، أغارت قوات المقاومة الوطنية في إيتوري مجدداً على مواقع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في تشي وكيتر وبولانزابو وكوديزا. واستخدمت بعثة الأمم المتحدة القوة لمساعدة القوات المسلحة على وقف تقدم قوات المقاومة الوطنية في إيتوري، ولكن هذه القوات استطاعت في معارك لاحقة الاحتفاظ بمواقعها في عدة أماكن من إقليم إيرومو، ونجحت في قطع أحد الطرق الرئيسية التي تربط بين إيتوري وكيفو الشمالية. ولكن بحلول نهاية تشرين الأول/أكتوبر، تمكنت القوات المسلحة بدعم من البعثة من استعادة عدة مواقع لقوات المقاومة، واتخذت خطوات نحو تأمين محوري بونيا - بيني وبونيا - ماهاغي/أرو. وبالإضافة إلى ذلك، نجحت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة الأمم المتحدة في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر في استعادة مقر قوات المقاومة الوطنية في إيتوري في بلدة تشي.

٢٦ - وفي تطور آخر، برزت خلال الفترة المشمولة بالتقرير جماعات ميليشيا جديدة في إيتوري، من بينها جبهة العدالة في الكونغو. التي هاجمت هذه الجبهة مواقع للقوات المسلحة ونهبت عدة قرى في الفترة ما بين نهاية أيلول/سبتمبر ومنتصف تشرين الأول/أكتوبر في إقليم إيرومو. وأدى استئناف القتال في إيتوري إلى بث حالة من انعدام الأمن وتشريد المزيد من السكان. وكان أداء القوات المسلحة في إيتوري أفضل مما كان عليه في كيفو الشمالية، حيث استعادت عموماً المواقع التي كانت قد فقدت السيطرة عليها واستولت على أراض جديدة.

٢٧ - وفي شمال وويليه في المحافظة الشرقية، تدهورت الحالة الأمنية بشكل ملحوظ في أعقاب هجمات خطيرة شنها جيش الرب للمقاومة ضد المدنيين الكونغوليين في ١٠ مواقع على الأقل شمال دونغو منذ ١٧ أيلول/سبتمبر. وكشف تحقيق أجرته بعثة الأمم المتحدة في الفترة الممتدة من ٢٩ أيلول/سبتمبر إلى ١٠ تشرين الأول/أكتوبر أن جيش الرب للمقاومة اختطف ما يقرب من ١٧٧ طفلاً كونغولياً وقتل عدداً يقدر بنحو ٧٦ بالغاً في الفترة ما بين ١٧ أيلول/سبتمبر و ٤ تشرين الأول/أكتوبر. واختطف جيش الرب للمقاومة نحو ١٧٧ طفلاً كونغولياً وقتل نحو ٧٦ شخصاً بالغاً.

٢٨ - ودخلت العمليات التي تنفذها القوات المسلحة ضد جيش الرب للمقاومة بدعم من البعثة مرحلتها الثانية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وعلى الرغم من تأخر نشر الجنود في البداية بسبب قيود لوجستية، نقلت القوات المسلحة بدعم من البعثة ثلاث كتائب قوامها نحو ٢٥٠ جندياً من جنودها إلى دونغو، عقب تزايد أنشطة جيش الرب للمقاومة هناك. وبالإضافة إلى ذلك، أرسلت البعثة ٢٣٠ جندياً و ٥ موظفين مدنيين إلى قاعدة العمليات المتقدمة في دونغو. وتقدم بعثة الأمم المتحدة الدعم اللوجستي والتدريب وتخطط لتقديم المساعدة إلى العمليات التي تقودها القوات المسلحة والهادفة إلى احتواء جيش الرب للمقاومة وعزله في منطقة منتزه غارامبا. وفي ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، وقعت اشتباكات بين جيش الرب للمقاومة والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية على بعد ٣٥ كيلومتراً شمال شرق دونغو أدت حسب بعض التقارير إلى قتل ٩ أفراد من جيش الرب للمقاومة بعد قتل ٦ من جنود القوات المسلحة على يد جيش الرب للمقاومة في حوادث وقعت قبل ذلك بـ ١٠ أيام. ووقع مزيد من الاشتباكات في دونغو يومي ١ و ٢ تشرين الثاني/نوفمبر، أفادت بعض التقارير أنها أدت إلى قتل ٢١ عنصراً من جيش الرب للمقاومة. وفي غضون ذلك، واصلت البعثة استقبال عناصر جيش الرب للمقاومة الذين أتوا لترع سلاحهم طوعاً والعودة إلى الوطن.

٢٩ - وقام مبعوثي الخاص للمناطق المتضررة من أعمال جيش الرب للمقاومة، الرئيس يواقيم شيسانو، وكبير الوسطاء ونائب رئيس حكومة جنوب السودان، ريك مشار تيني، بزيارة المنطقة في الفترة من ٤ إلى ٩ تشرين الثاني/نوفمبر بغية التوصل إلى اتفاق مع الأطراف والجهات المعنية الرئيسية الأخرى على الموعد النهائي لتوقيع اتفاق السلام النهائي. ووافقت حكومة أوغندا وجيش الرب للمقاومة على أن يوقع جوزيف كوني اتفاق السلام النهائي في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ في ري - كوانغا في جنوب السودان. وسر الرئيس كاييلا والنائب الأول لرئيس السودان سالفا كير مايارديت للقاء المباشر الذي جرى في أوغندا بين زعيم وفد جيش الرب للمقاومة ومسؤولين رفيعي المستوى في حكومة أوغندا ووفقا على منح السيد كوني فرصة أخيرة لتوقيع الاتفاق.

### أمن موظفي الأمم المتحدة ومرافقها

٣٠ - أدى تجدد أعمال العنف في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى تزايد ما يتعرض له موظفو الأمم المتحدة من تهديدات في كل أنحاء البلد. وتعين انتشار موظفي الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني من روتشورو وبنيا ودونغو، وأصبحت ١٥ مركبة تابعة للأمم المتحدة بأضرار أثناء المظاهرات التي اندلعت في غوما وبوكافو وبنيا. واتخذت الأمم المتحدة طائفة واسعة من التدابير للحد من المخاطر التي يتعرض لها موظفوها، تضمنت إصدار تنبيهات أمنية؛ وتقييد حركة الموظفين، بما في ذلك تقييد السفر إلى غوما وبوكافو ودونغو؛ وتحسين الأمن المادي لمنشآت الأمم المتحدة؛ وزيادة الدوريات التي تقوم بها القوات المسلحة وقوات الشرطة التابعة للبعثة؛ وفرض حظر تجول في غوما.

### حقوق الإنسان، والعنف الجنسي، وحماية الأطفال، وسيادة القانون

٣١ - بالرغم من حدوث بعض التحسن في التعاون بين البعثة والسلطات الوطنية بشأن قضايا حقوق الإنسان، فإن حالة حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية ما زالت تبعث على القلق الشديد. وتحمل عناصر القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والشرطة المدنية الوطنية مسؤولية عدد كبير من الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، بما في ذلك الإعدام التعسفي، والاعتصاب، والتعذيب، وغيرها من المعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة. كما ارتكبت الجماعات المسلحة الكونغولية والأجنبية، ولا سيما المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب، وائتلاف المقاومة الوطنية الكونغولية، وقوات المايي - مايي منغول، وجيش الرب للمقاومة، انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان وهي بمأمن من العقاب، وشملت هذه الانتهاكات القتل الجماعي، والتعذيب والختف، والتجنيد القسري للأطفال، والتشريد القسري، وتدمير مخيمات المشردين، والسخرة، والاسترقاق الجنسي

وغير ذلك من أشكال العنف الجنسي. وبالمثل، تورط أعضاء في دوائر الاستخبارات الوطنية، المدنية والعسكرية سواء بسواء، في انتهاكات لحقوق الإنسان ارتكبت لدوافع سياسية وكانت تتعلق أساساً بعمليات إلقاء قبض واعتقال تعسفية خضع ضحاياها بعد ذلك للتعذيب والابتزاز. كما قامت قوات الأمن الوطنية والمسؤولون السياسيون والإداريون باستهداف الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان الذين تعرضوا للتهديدات وللقبض التعسفي عليهم، وللاحتجاز، وغير ذلك من صور سوء المعاملة.

٣٢ - وواصلت البعثة تقديم تدريب في مجال حقوق الإنسان للأفراد العاملين في الدوائر الأمنية وللدبلوماسيين والصحفيين ومنظمات المجتمع المدني. وأنشأت البعثة، من خلال مشروع تموله المفوضية الأوروبية، شبكة وطنية للمنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان المتخصصة في حماية الضحايا والشهود، وزودتها بتدريب في مجال بناء القدرات.

٣٣ - وتزايد أثناء الفترة المشمولة بالتقرير تجنيد الأطفال من قبل الجماعات المسلحة. وكانت جماعات المايي - مايي مسؤولة عن أكبر عدد من الأطفال المجندين، يتلوها المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب ثم القوات الديمقراطية لتحرير رواندا. وفي شمال كيفو، تشير روايات الأطفال الهاربين من القتال بين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب إلى أن المؤتمر الوطني قد يدفع بالأطفال إلى خط المواجهة.

٣٤ - وأفاد صندوق الأمم المتحدة للسكان بأن ٦٦٩٣ ٦ حالة جديدة للعنف الجنسي قد سجلت في جمهورية الكونغو الديمقراطية في النصف الأول من عام ٢٠٠٨. وإجمالاً، كان ٦٥,٥ في المائة من مرتكبي الاعتداءات المدعى بها أشخاصاً مدنيين، في حين كان ٣٢,٧ في المائة منهم رجالاً يرتدون زياً عسكرياً. وحدثت أغلبية حالات الاغتصاب، التي ارتكبها رجال يرتدون زياً عسكرياً (٢١٤٥ حالة من أصل ٣٢٠٩ حالات)، في شمال وجنوب كيفو وفي إيتوري. وكان ٦٦ في المائة من الضحايا قاصرات، مما يمثل زيادة قدرها ١٠ في المائة بالقياس إلى عام ٢٠٠٧. وبلغت نسبة الضحايا اللاتي تتراوح أعمارهن بين ١٠ سنوات و ١٧ سنة ٥٥ في المائة، في حين وصلت نسبة من تقل أعمارهن عن عشر سنوات إلى ١٠ في المائة.

٣٥ - واتخذت البعثة خطوات لدعم الجهود الرامية إلى مكافحة العنف الجنسي، وتركز التدخل، في مجال بناء القدرات، ومساندة العدالة، وتقديم الدعم الطبي والدعم النفسي الاجتماعي، وتوفير الحماية على شمال وجنوب كيفو. وشمل ذلك إنشاء مراكز لتقديم المساعدة القانونية لضحايا العنف الجنسي في خمس مقاطعات بمساعدة من حكومت بلجيكا

وكندا. كما اعتمدت وزارة العدل خريطة طريق، أعدت بدعم من البعثة ومن شركاء الأمم المتحدة، تشمل فيما تشمله من تدابير وضع شهادة طبية موحدة لضحايا العنف الجنسي.

٣٦ - وركزت البعثة أيضا على تحسين جمع البيانات المتعلقة بالعنف الجنسي ووضع استراتيجية شاملة لمكافحة هذا النوع من العنف بالتشاور مع وكالات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية الدولية، وحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية. والهدف المتوخى الآن هو استكمال هذه الاستراتيجية واعتمادها والشروع في تنفيذها قبل نهاية عام ٢٠٠٨. وفي غضون ذلك، أتاح مسح أولي الوقوف على ما تقوم به الأطراف الدولية وما تعتمزم القيام به من أنشطة في مجال العنف الجنسي، مما سلط الضوء على بعض الثغرات في التنسيق بين القطاعات المختلفة، وستعالج هذه الثغرات كجزء من الاستراتيجية الشاملة.

٣٧ - وواصلت البعثة أيضا توعية الأطراف السياسية الوطنية والجماعات النسائية بهدف التشجيع على تعيين النساء في مناصب صنع القرار. وأسفرت هذه الجهود عن قيام حاكم جنوب كيفو بتعيين ثماني نساء في مكتبه وسكرتاريته في أيلول/سبتمبر؛ وتعيين سبع نساء في الهيكل الإقليمي لبرنامج أماني في جنوب كيفو.

٣٨ - وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، ساعدت البعثة الأمانة الدائمة لمجلس القضاء الأعلى على إنشاء قاعدة بيانات وطنية للقضاة، استنادا إلى نتائج بعثة مشتركة أوفدت في وقت أسبق من العام. وبالإضافة إلى ذلك، ساندت البعثة المسؤولين الوطنيين في وضع نموذج محكمة السلام الذي سيستعان به في إنشاء الهيكل الأساسي للقضاء. كما تساعد البعثة الأمانة الدائمة على إعداد المناهج التدريبية لجميع فئات العاملين في القطاع القضائي.

٣٩ - وما زالت أوضاع السجون في كل أرجاء جمهورية الكونغو الديمقراطية تبعث على القلق من جراء اكتظاظها حتى ٦٠٠ في المائة من طاقتها. وخلال شهري تموز/يوليه وآب/أغسطس، لقي ما يزيد عن ٢٥ سجينا حتفهم. ولا يحصل سوى سجن واحد في البلد على اعتمادات رصدت في الميزانية من أجل إطعام السجناء، وتقل هذه الاعتمادات عن سنت أمريكي واحد لكل سجين يوميا. وتعمل البعثة مع الشركاء على مساعدة السلطات في إيجاد حلول مستدامة لمسألة إطعام السجناء. غير أن عدم إدراج اعتمادات لهذا الغرض في ميزانية الدولة يشكل شاغلا خطيرا. وقد اتفقت البعثة ووزارة العدل على خطة استراتيجية جديدة تركز على إصلاح السجون وتوفير التدريب في هذا المجال.

## الحالة الإنسانية

٤٠ - ظلت الحالة الإنسانية العامة هشة أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، إذ لا تزال المؤشرات الحيوية المتعلقة بالصحة والتغذية والأمن الغذائي عند عتبات الطوارئ في كثير من أرجاء البلد. ففي الجزء الشرقي من البلد، أدى استئناف القتال في نهاية آب/أغسطس إلى تدهور كبير في الحالة الإنسانية. وتشير التقديرات إلى أن ٢٥٠.٠٠٠ نسمة قد شردوا داخل البلد بسبب القتال، والتمس معظمهم ملاذاً في المخيمات لدى أسر مضيقة. وكان معظم من اضطروا للرحيل قد سبق لهم الفرار من القتال مرات عديدة. وبحلول أوائل تشرين الثاني/نوفمبر، كانت تقديرات مجتمع الأنشطة الإنسانية تشير إلى أن قرابة ٧٠ في المائة من السكان في شمال كيفو كانوا إما أشخاصاً مشردين وإما مضيفين لأشخاص مشردين.

٤١ - وبالإضافة إلى ذلك، أدى استئناف القتال في إيتوري والأعمال التي ارتكبتها جيش الرب للمقاومة في أوت أولي إلى تشريد السكان في موجات جديدة واسعة النطاق في المقاطعة الشرقية. وتشير التقديرات الأولية إلى أن ٢٢.٠٠٠ نسمة قد فروا من ديارهم بسبب القتال في إيتوري، وإن كانت المنظمات المحلية العاملة في المجال الإنساني تقول إن العدد الكلي للمشردين قد يكون أعلى من ذلك بكثير. وتشير تقديرات مكتب منسق الشؤون الإنسانية إلى أن العدد الكلي للمشردين في شمال وجنوب كيفو وإيتوري يصل في الوقت الحاضر إلى ١,٣٥ مليون نسمة. وفي شمال تلك المناطق شن جيش الرب للمقاومة هجمات على السكان المحليين في القرى الواقعة شمال دونغو أسفرت عن تشريد نحو ٢٦.٠٠٠ نسمة.

٤٢ - ومنذ بداية ٢٠٠٨، تم الإبلاغ عن ٦٧ حادثة أمنية ضد الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية العاملة في المجال الإنساني وقعت في شمال كيفو، وارتكبت معظمها عناصر مسلحة ورجال يرتدون زياً عسكرياً. وشملت تلك الحوادث سرقة السيارات بالإكراه، وفرض الإتاوات، والسرققة تحت تهديد السلاح، ومصادرة المركبات ومواد الإغاثة، وهذه أعمال تشكل كلها انتهاكات للقانون الإنساني الدولي. والجهود المنهجية التي بذلها مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية ووكالات الأمم المتحدة والبعثة للفت نظر السلطات الحكومية والجيش وممثلي الجماعات المتمردة لم تؤد إلى تحسن ملموس في فرص إيصال المساعدة الإنسانية أو في ظروف عمل المنظمات الإنسانية حتى وقت إعداد هذا التقرير.

٤٣ - وتلقت خطة العمل الإنسانية لجمهورية الكونغو الديمقراطية لعام ٢٠٠٨، التي تحتاج إلى ٧٣٦ مليون دولار، مبلغاً قدره ٥٠٢ مليون دولار، أو ٦٨ في المائة من التمويل الكلي

المطلوب. وخصص نحو ٨٠ في المائة من الأموال المتاحة لبرامج الطوارئ في الجزء الشرقي من البلد. وبالإضافة إلى ذلك، توجد حاجة عاجلة إلى مبلغ إضافي قدره ٨١,٤ مليون دولار من أجل الاستجابة للأزمة في شمال كيفو. وكانت المنظمات الإنسانية عاكفة، حتى وقت كتابة هذا التقرير، على الانتهاء من إعداد خطة العمل الإنسانية لعام ٢٠٠٩، التي تتضمن استراتيجيات للإنعاش المبكر تتناسب مع الاحتياجات المحددة لكل مقاطعة.

### ثالثاً - ولاية البعثة

٤٤ - أثارَت أوجه القصور التي تعاني منها القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، والتحديات التي تواجهها البعثة، المحملة بأعباء زائدة، فيما تبذله من جهود للتصدي لتحديد أعمال الاقتتال في مقاطعتي كيفو نقاشاً بين كثير من أصحاب المصلحة بشأن ولاية البعثة بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. فدعا المسؤولون الحكوميون في جمهورية الكونغو الديمقراطية، أثناء مباحثاتهم مع وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، إلى مراجعة ولاية البعثة لتمكينها من تنفيذ عمليات ضد الجماعات المسلحة غير المشروعة بصورة مستقلة عن القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. كما تساءلت بعض الدول الأعضاء عما إذا كانت ولاية البعثة واضحة وقوية بما يكفي لتمكينها من معالجة الأوضاع المعقدة على الأرض.

٤٥ - وولاية البعثة بموجب الفصل السابع مبينة تفصيلاً في القرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن وخاصة القرار ١٧٥٦ (٢٠٠٧) الذي أذن فيه المجلس لبعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو للبعثة بمساندة العمليات التي تقوم بها القوات المسلحة في الكونغو الديمقراطية في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية لترع سلاح الجماعات المحلية والأجنبية المسلحة المتعنتة ومنع تقديم الدعم لتلك الجماعات، بما في ذلك الدعم المتأني من الأنشطة الاقتصادية غير المشروعة. وفي الفقرة ٣ من القرار ١٨٠٤ (٢٠٠٨) أكد المجلس مجدداً على تلك الجوانب من ولاية البعثة.

٤٦ - وفي الوقت نفسه، أذن مجلس الأمن بقراره ١٧٥٦ (٢٠٠٧) للبعثة بأن تستخدم، في حدود قدرتها في المناطق التي تنتشر فيها وحداتها، جميع الوسائل الضرورية لحماية المدنيين والعاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية الذين يحدق بهم خطر التعرض للعنف الجسدي، والمساهمة في تحسين الأوضاع الأمنية التي يجري في ظلها تقديم المساعدة الإنسانية؛ وحماية موظفي الأمم المتحدة ومرافقها ومنشآتها ومعداتها؛ وكفالة أمن موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها وحرية تنقلهم، وردع أي محاولة لاستخدام القوة لتهديد العملية السياسية من جانب أي جماعة مسلحة أجنبية أو كنفولية.

٤٧ - وفرت تقارير السابقة معلومات مستكملة عن الإجراءات التي اتخذتها البعثة لتنفيذ مهام ولايتها بموجب الفصل السابع. ولكي توفر الحماية للمدنيين الذين يتهددهم خطر حقيقي بالتعرض للعنف الجسدي، عمدت البعثة إلى تعزيز وجودها في مقاطعة كيفو الشمالية، في حدود ما لديها من الوسائل المستغلة فوق طاقتها، وتمكنت حتى تاريخه من الحيلولة دون سقوط مراكز سكانية رئيسية في يد المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب، بما في ذلك مدينة غوما. ونفذت البعثة أعمالاً هجومية ضد المؤتمر الوطني في بدء القتال، بهدف إجباره على العودة إلى المواقع التي كان يحتلها في ٢٨ آب/أغسطس، وأرسلت له بذلك تحذيراً واضحاً بأنها ستستخدم جميع الوسائل الضرورية في حالة تهديده لمراكز سكانية رئيسية. وتفاوضت البعثة أيضاً بشأن مجموعة من عمليات فض الاشتباك على الصعيد المحلي. وبالنظر إلى أن هناك ١٠ من صانعي السلام التابعين للبعثة لكل عشرة آلاف من المدنيين وفرت البعثة الحماية لعشرة آلاف من المدنيين من خلال تشغيل دوريات منتظمة في مقاطعة كيفو الشمالية، كما وفرت الملاجئ لطالبيها في المناطق المحيطة بالقواعد العملياتية لوحدها المتنقلة وقواعد سراياها على امتداد المنطقة.

٤٨ - وواصلت البعثة توفير الحماية للعاملين في المجال الإنساني ومرافقة قوافل المساعدة الإنسانية. ومكّن الدعم الذي توفره البعثة للعاملين في مجال المساعدة الإنسانية من إيصال الأغذية والمساعدات الأخرى، منذ اندلاع القتال، إلى نحو ١٣٥ ٠٠٠ نسمة في الأجزاء الشرقية من جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولا تزال العمليات الإنسانية مستمرة. وفي ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر، شرعت البعثة، بالتعاون مع شركاء الأمم المتحدة، في تنظيف منطقة واقعة إلى الغرب من غوما، من أجل إعادة توطين زهاء ٥٠ ٠٠٠ من المشردين داخلياً، بعيداً عن الخطوط الأمامية للقتال في كيباتي.

٤٩ - وحسبما ذكر في هذا التقرير، وفرت البعثة الدعم للعمليات العسكرية التي تنفذها القوات المسلحة الكونغولية ضد المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب والجماعات الأخرى في مقاطعتي إيتوري وأويلي العليا. وفيما يتعلق بالجماعات المسلحة الأجنبية، وكما جاء في الفقرة ٢٣ أعلاه، ساعدت البعثة القوات المسلحة الكونغولية على وضع خطة لتنفيذ عمليات عسكرية ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، ودربت ١٠ كتائب من القوات المسلحة الكونغولية على تنفيذ تلك العمليات. بيد أن الأزمة التي نشبت في مقاطعة كيفو الشمالية تسببت في إعاقة تنفيذ الخطة، التي أعدت في إطار بيان نيروبي.

٥٠ - قبل استئناف أعمال القتال على نطاق واسع، وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، كانت الأنشطة التي تهدف إلى دعم تنفيذ عمليتي غوما ونيروبي، تنفذ في إطار استراتيجية

الأمم المتحدة لتحقيق الأمن والاستقرار وتوفير الدعم في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، الذي يشتمل على أربعة عناصر رئيسية تناول: (أ) الجوانب السياسية والدبلوماسية؛ (ب) الجوانب الأمنية والعسكرية؛ (ج) بسط سلطة الدولة وترسيخها؛ (د) عنصر العودة والإنعاش. وأثر استئناف القتال في كيفو الشمالية والجنوبية وإيتوري بشكل سلبي على تنفيذ الاستراتيجية، وأدى في بعض الأحيان إلى تعليق العمليات بصورة مؤقتة. وعلى الرغم من الانتكاسات الكبيرة فقد أحرز بعض التقدم، وتم حشد أكثر من ٦٠ مليون من الدولارات من أجل دعم تنفيذ الاستراتيجية.

٥١ - وفي هذا الصدد، شاركت البعثة في رئاسة اللجنة التقنية المختلطة المعنية بالسلام والأمن ووفرت الدعم لعملها قبل تعليقه. كما وفرت البعثة الدعم لأنشطة فريق الرصد المشترك المنشأ عملاً ببيان نيروبي وشاركت فيها. ونفذت أنشطة سياسية مكثفة قبل استئناف أعمال القتال، بهدف التوصل إلى اتفاق بين الأطراف بشأن فض الاشتباك ودمج القوات وتسريح المقاتلين. وأطلقت مبادرات مختلفة أيضاً من أجل كفالة عودة الأطراف إلى عملية غوما.

٥٢ - وجرى تعزيز وجود الشرطة التابعة للبعثة في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، وانتقل المنسق الإقليمي لشرطة البعثة إلى غوما، أثناء الفترة المشمولة بالتقرير. وعملت البعثة مع النظراء وعلى الصعيد الوطني وصعيد المحافظات من أجل فحص الأفراد واختيارهم وتعيينهم للعمل في الشرطة الوطنية الكونغولية، بغرض نشرهم في الجزء الشرقي من البلد، ضمن الجهود الرامية إلى بسط سلطة الدولة. وفي هذا الصدد، يبدأ في تشرين الثاني/نوفمبر نشر زهاء ٥٠٠ فرد من بين أفراد الشرطة الوطنية الكونغولية الإضافيين البالغ عددهم ٦٠٠ ٢ فرد. وعلاوة على ذلك، نقلت فصيلتان من وحدة الشرطة المشكلة التابعة للبعثة من لوبومباشي إلى غوما، حيث بدأتا تسيير دوريات مشتركة مع الشرطة الوطنية الكونغولية داخل المدينة.

٥٣ - وتواصلت أيضاً جهود البعثة الرامية إلى تعزيز قدرة القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وأكملت ١٢ كتيبة من هذه القوات حتى الآن التدريب الأساسي الذي توفره البعثة، التي توقعت توفير التدريب الأساسي لـ ٢٠ كتيبة بنهاية عام ٢٠٠٩. غير أن استئناف القتال في مقاطعتي كيفو الشمالية والجنوبية أدى إلى إرجاء بدء التدريب، الذي يؤثر على التاريخ المتوقع لإكماله. ويستمر العمل على تشييد المرافق المتعلقة بالألوية المدمجة في مقاطعات إيتوري وكيفو الشمالية والجنوبية، ضمن الإطار الأوسع لعملية إصلاح قطاع الأمن.

٥٤ - وعلى الرغم من بدء عملية إصلاح عدد من الطرق في مقاطعة كيفو الشمالية، إلا أن استئناف أعمال القتال حال دون إحراز المزيد من التقدم. وأدى النهج الذي اتبعه المركز إلى العمالة المكثفة إلى إيجاد فرص عمل يقدر عددها بنحو ١ ٣٠٠ وظيفة، وكان يُنتظر أن يرتفع هذا العدد إلى ٤ ٠٠٠ وظيفة بنهاية عام ٢٠٠٨. وتجري الاستعدادات أيضا لبدء تشييد مباني مراكز الشرطة والمحاكم والسجون، والمباني الإدارية، ومدها بالمعدات واللوازم الأساسية. ووصلت المناقشات إلى مرحلة متقدمة فيما يتعلق بتوفير الدعم من خلال استراتيجية نشر أفراد الهيئات الإدارية المحلية.

٥٥ - وفيما يتعلق بعنصر إعادة الإدماج وإنعاش المجتمعات المحلية وفرت البعثة الدعم لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وبلدان الجوار، بغرض تيسير عودة اللاجئين من رواندا وأوغندا وبوروندي. وبالإضافة إلى ذلك، تم في نهاية هذا العام توفير التمويل اللازم لبدء أنشطة الإنعاش الموجهة إلى عامة السكان، على امتداد المحاور ذات الأولوية في مقاطعة كيفو الجنوبية.

## رابعاً - نشر البعثة وإعادة تشكيلها

٥٦ - في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر، بلغ قوام بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ١٧ ٣٥٤ فرداً، من بينهم ١٦ ٦٦٧ فرداً من الجنود، و ٦٨٧ فرداً من المراقبين العسكريين وضباط الأركان، من مجموع القوام المأذون به البالغ ١٧ ٧٩٠ فرداً. وتنتشر في الجزء الشرقي من البلد ١٥ كتيبة، من أصل ١٧ كتيبة تضمها البعثة، حيث تشكل أربعة ألوية (إيتوري وكيفو الجنوبية وكيفو الشمالية وكاتانغا). وتنتشر الكتيبتان المتبقيتان في كانشاسا، حيث تشكلان اللواء الغربي. وتوفر القدرة التمكينية لهذه القوات ست وحدات طيران، وخمس سرايا هندسية، وسرية واحدة من القوات الخاصة، ووحدتان نهريتان، بجانب وحدات دعم أخرى.

٥٧ - وأدت المهام العسكرية المترتبة على عمليتي نيروبي وغوما، علاوة على استئناف القتال على نطاق واسع في مقاطعتي كيفو الشمالية والجنوبية، إلى استنفاد قدرات البعثة، التي تنفذ عمليات مكثفة على أربع جبهات في مقاطعات كيفو الشمالية والجنوبية وإيتوري وأويلي العليا. وتعمل البعثة في بيئة نزاع تتسم بدرجة عالية من عدم الاستقرار، تعمل فيها جماعات مسلحة غير شرعية عديدة ذات برامج مختلفة، وميليشيات ضالعة في حرب العصابات، بدون أدنى اعتبار للسكان المدنيين. وازداد عبء البعثة أيضاً، فيما يتعلق بتوفير الأمن في تلك المناطق، جراء القدرات المحدودة للغاية التي تملكها القوات المسلحة الكونغولية وعدم قدرة كثير من وحدات هذه القوات على تنفيذ العمليات بشكل مترابط. ونتيجة

للإفراط في استخدام قدرة البعثة لم تعد لديها قوة احتياطية. ومن ثم، فإن هذا يعوق بشكل حاد قدرة البعثة على الاستجابة بصورة فعالة وفي الوقت المناسب للأزمات الأمنية.

٥٨ - ولكي تعالج البعثة أوجه القصور في قدرتها، بدأت عملية إعادة تنظيم انتشار قواتها، بغرض تحقيق الاستفادة المثلى من الإمكانيات المتاحة. واستمرت هذه العملية طوال الـ ١٢ شهرا الماضية، حيث نُقلت وحدات من قطاعات أخرى بغرض تعزيز القوات في مقاطعتي كيفو الشمالية والجنوبية، لترتفع نسبة الانتشار فيهما نتيجة لذلك إلى أكثر من ٦٢ في المائة من قواتها. وتضاعف عدد قوات البعثة في مقاطعة كيفو الشمالية، خلال الـ ١٢ شهرا الماضية، من ثلاث إلى ست كتائب. ويزيد عدد الجنود المنتشرين حاليا في تلك المقاطعة عن ٨٠٠ جندي، أو نحو ٣٨ في المائة تقريبا من القوام العسكري الإجمالي للبعثة.

٥٩ - وتسارعت عملية إعادة التنظيم مع استئناف أعمال القتال الواسعة النطاق، وانتقلت بؤرة تركيزها إلى تعزيز الوجود العسكري للبعثة إلى غوما والمناطق المحيطة بها. ونتج عن ذلك أن أعادت البعثة، منذ ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، نشر زهاء ٥٠٠ جندي من قطاعات عمليات أخرى إلى غوما وتخومها، استجابة لتلك الأزمات. وهناك كتيبة هندية إضافية (زهاء ٨٠٠ فرد) في طريقها حاليا من بيني وموتيمبو إلى منطقة غوما، من أجل الاستجابة للأزمات؛ وسيُعاد نشر الكتيبة النيبالية بنقلها من لواء إيتوري لتحل محل الكتيبة الهندية. ويُتوقع أن تؤدي تلك الجهود إلى نشر نحو ٣٢٠٠ جندي في غوما والمناطق المجاورة لها، للحيلولة دون سيطرة الجماعات المسلحة على البلدة والمحاور الاستراتيجية المحيطة بها. وعلاوة على ذلك، نشرت البعثة طائرتي هيلكوبتر هجوميّتين إضافيتين، ليرتفع مجموع عدد طائرات الهليكوبتر في غوما إلى أربع طائرات. وتوجد أربع طائرات هليكوبتر هجومية أخرى في مقاطعتي كيفو الجنوبية وإيتوري أيضا، ويمكن نقلها إلى غوما خلال ساعة.

٦٠ - ومع إعادة تنظيم قوة البعثة واكتسابها للقدرات الإضافية المتوقعة، فإنها ستتخذ كل خطوة من الخطوات الممكنة لكفالة عدم تكرار سيطرة الجماعات المسلحة غير الشرعية على غوما. وتعتمد البعثة تحديد مواقع استراتيجية يمكن حمايتها باستخدام جميع القوات الضرورية، في إطار ولايتها. وسيتم توفير الحماية لغوما عن طريق تأسيس وجود أقوى للقوات في محيطها الخارجي. وستعزز البعثة والشرطة الوطنية الكونغولية الأمن الداخلي في المدينة، من خلال تسيير العدد الكافي من الدوريات، وتعزيزها بفرض نظام لحظر التجول يستمر العمل به عندما تكون الحالة الأمنية غير مستقرة. وستبدل البعثة قصارى جهدها أيضا لكفالة بقاء المحاور الأساسية المؤدية إلى غوما والخارجة منها مفتوحة أمام البعثة، ولضمان حرية الحركة للأطراف الفاعلة في المجال الإنساني، وتأمين استمرار تقديم المساعدة. وعلاوة على ذلك،

ستوفر البعثة الحماية لمواقع استراتيجية مختارة، بالإضافة إلى حماية المؤسسات الحكومية الحيوية والمسؤولين.

٦١ - ولأغراض الوفاء بمتطلبات ولايتها، سترسم البعثة خطوطاً حمراء محددة وتعمل على إنفاذها بجميع الوسائل الضرورية، من أجل منع تعدي الجماعات المسلحة غير الشرعية على المحاور الحيوية والمراكز السكانية الرئيسية في مقاطعة كيفو الشمالية، بما في ذلك ساكي وماسيسي وكونيايونغا. وستتخذ البعثة إجراءات حاسمة لحماية المدنيين المعرضين لخطر حقيقي ومنع وقوع هجمات على مرافق الأمم المتحدة وموظفيها، بالإضافة إلى العاملين في المجال الإنساني. وستنشر البعثة قوات لرصد قطاعات فض الاشتباك، عند انسحاب القوات المتحاربة من الخطوط الأمامية، تماشياً مع خطة فض الاشتباك التي أعدها.

٦٢ - وسينصب تركيز استراتيجية البعثة أيضاً، عند اكتسابها للقدرات الإضافية المقترحة، على تنفيذ عمليات تنطلق من قطاعات محددة في مقاطعتي كيفو الشمالية والجنوبية، بغرض إجبار القوات الديمقراطية لتحرير رواندا على قبول نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والعودة أو إعادة التوطين. وستركز تلك الجهود على عزل القوات الديمقراطية لتحرير رواندا عن مصالحها الاقتصادية، وبناء قدرة التأهب لدى القوات المسلحة الكونغولية وتعزيز قدرتها على مواصلة العمليات ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، بالإضافة إلى الجماعات المسلحة الأخرى. وستعزز القوات الخاصة الإضافية، وأفرقة التدريب، والاستخبارات والأصول الجوية، قدرة البعثة في هذا المجال. وستشكل كتائب المشاة الإضافية قوات احتياطية، ذات أهمية حاسمة فيما يتعلق بإتاحة المزيد من المرونة عند الانتشار، وفقاً لمتطلبات تعزيز الجهود الرامية إلى حماية المدنيين وتوفير قدر إضافي من الأمن.

### القدرات الإضافية

٦٣ - حدد ممثلي الخاص، في إحاطة شفوية قدمها إلى مجلس الأمن في ٣ تشرين الأول/أكتوبر، القدرات الإضافية التي تحتاجها البعثة من البعثة للاستجابة للطلبات العديدة الناشئة من أجل الاضطلاع بولايتها بصورة فعالة. وبناء على طلب مجلس الأمن، قدمت إدارة عمليات حفظ السلام إلى مجلس الأمن إحاطتين عسكريتين على مستوى الخبراء بشأن هذه الاحتياجات الإضافية. وأعرب مجلس الأمن، في بيانه الرئاسي المؤرخ ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر (SPRST/2008/40)، عن اعترافه بدراسة ذلك الطلب على وجه السرعة في ضوء تصاعد القتال في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية. وكما بينت في رسالة وجهتها إلى مجلس الأمن مؤرخة ٣١ تشرين الأول/أكتوبر (S/2008/703)، فقد طلبت القدرات الإضافية

التالية، التي ستزيد القوام العسكري المأذون به للبعثة بمقدار ٢ ٧٨٥ فردا، وقوام وحدة الشرطة المشكلة التابعة للبعثة بمقدار ٣٠٠ فرد:

(أ) كتيبة مشاة (قوام كل منها ٨٥٠ فردا)، تنشران مبدئيا من أجل تحقيق استقرار الأوضاع في كيفو الشمالية؛

(ب) سريتان من القوات الخاصة (قوام كل منها ١٥٠ فردا) لتمكين البعثة من التصدي للأزمات حال نشوئها؛

(ج) أصول جوية إضافية، من أجل تحسين القدرة العملية للبعثة على التحرك، وهي تحديدا ١٨ طائرة هيلكوبتر للخدمات (٢٦٠ فردا، بما في ذلك أفراد أطقم الطيران وموظفو الخدمات الأرضية) وطائرتان من نوع Hercules C-130 (٥٠ فردا لكل منها، بما في ذلك أفراد أطقم الطيران وموظفو الخدمات الأرضية)؛

(د) قدرة إضافية لتحليل المعلومات (٥٠ فردا)، من أجل تجميع المعلومات وتحليلها ونشرها مسبقا لتحسين تقدير الحالة العسكرية وإتاحة الفرصة لاتخاذ القرارات في الوقت المناسب؛

(هـ) سرية هندسية واحدة (١٧٥ فردا)، لدعم الاحتياجات الإضافية المشار إليها أعلاه ولتنفيذ الأعمال الهندسية الأفقية لتحسين قدرة قوات البعثة على التحرك البري؛

(و) ما مجموعه ٢٠٠ مدرب/مستشار للتدريب العسكري لدعم وتحسين برامج التدريب الجارية التي تقدمها البعثة للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية؛

(ز) وحدتان إضافيتان من الشرطة المشكلة (قوام كل منهما ١٥٠ فردا)، من أجل تخفيف العبء عن الوحدات العسكرية للبعثة التي حُوِّلت في الوقت الراهن للقيام بمهام الحماية الثابتة وحماية القوات.

٦٤ - والمقصود من هذه القدرات الإضافية هو دعم قدرة البعثة على تحقيق الأهداف المنشودة وفقا لولايتها، وبصفة خاصة منح البعثة ما تفتقر إليه من قوة احتياطية وقدرة على الرد السريع لتمكينها من التصدي بفعالية للأزمة الحالية؛ وكفالة توفر القدرة الكافية لها على التحرك لتمكينها من القيام في الوقت المناسب بنقل قواتها إلى أي بؤرة أزمة؛ وإعطائها القدرة على تنفيذ الأعمال الهندسية الجوهرية في المناطق الحساسة التي لا يمكن أن يعمل فيها المقاولون المدنيون في مجال الهندسة؛ وكفالة توافر قدرات المراقبة الضرورية للبعثة من حيث المعدات والأفراد.

## دعم القوات المسلحة

٦٥ - طلب مجلس الأمن إلى البعثة تقديم الدعم لأنشطة القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية التي تقع على عاتقها المسؤولية الرئيسية عن حماية السلامة الإقليمية لجمهورية الكونغو الديمقراطية وأمنها. ولا تزال هذه القوات المسلحة معوقات كبيرة في مجال القدرات والقيادة والسيطرة، ويلزم اتخاذ خطوات عاجلة من أجل تعزيز قدراتها بدرجة كبيرة حيث أن ذلك يمثل بالنسبة للبعثة استراتيجية الانسحاب الرئيسية. وفي غضون ذلك، سيلزم مواصلة تنفيذ العمليات المشتركة ضد المجموعات المسلحة في إيتوري، وضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا في سياق احتواء جيش الرب للمقاومة. وقد كان لهذه العمليات بعض الأثر، وحقت وحدات من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية حصلت على تدريب وإشراف من البعثة بعض النجاحات المحدودة في الميدان. وقد تطلبت أنشطة التدريب والعمليات المشتركة هذه دعماً كبيراً من البعثة، وسيجري تعزيزها كشرط حاسم لنجاح العمليات. ولا يمكن أن يمثل هذا التزاماً مفتوحاً أو بديلاً عن التدريب العسكري الشامل باعتباره جزءاً أساسياً في عملية إصلاح القطاع الأمني. ومع ذلك، فإن المساعدة التي تقدمها البعثة لا غنى عنها، ويجب أن ينظر إليها كاستثمار في تجهيز القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية لتسلم المسؤوليات المتبقية من البعثة.

٦٦ - وقد أظهرت التحديات التي واجهتها القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية خلال الأزمة القائمة في كیفو الشمالية بصورة أوضح ضرورة أن تشرع الحكومة وشركاؤها الثنائون بسرعة في بناء جيش وطني يتمتع بالمصداقية والاستدامة وجيد التدريب وجيد التجهيز. ولا توجد في الوقت الراهن خطط متسقة لإصلاح القطاع الأمني من أجل تحقيق هذا الهدف. ومن المهم جداً أن تبادر الدول الأعضاء إلى تقديم المساعدة للحكومة في هذا الصدد.

## نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

٦٧ - سترتبط الأنشطة التي صدر بها تكليف إلى البعثة بشأن إصلاح القطاع الأمني ارتباطاً وثيقاً بالمساعدة التقنية التي يتعين على البعثة تقديمها إلى البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وقد تلقى هذا البرنامج الوطني تمويلاً إضافياً قدره ٧٢ مليون دولار من الوكالة الدولية للتنمية ومصرف التنمية الأفريقي. وواصل البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج العمل مع الشركاء الرئيسيين من أجل التخطيط لنزع سلاح ٤٠٠ ١٣١ مقاتل وتسريحهم وإعادة إدماجهم، بمن فيهم ٢٠٠ ٣١ مقاتل من كیفو الشمالية وكیفو الجنوبية. وسيؤثر التقدم المحرز على صعيد تنفيذ البرنامج ويتأثر بوتيرة إدماج

القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وتوحيد الأولوية المدججة. وفي هذا السياق، سيبقى هدف البعثة هو تعزيز التنسيق بين الشركاء والسلطات الوطنية وصولاً إلى المستوى الأمثل لتعبئة الإرادة السياسية والموارد اللازمين لإنجاز مهام نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ومهام توحيد الجيش المستعجلة.

٦٨ - ولا يزال هناك العديد من التحديات فيما يتعلق ببرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. فعالية المجموعات الجديدة المستهدفة موجودة في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية التي تسودها حالة أمنية غير مواتية لتنفيذ هذه العملية. وهناك العديد من المسائل المتعلقة بشأن طرائق الإدماج العسكري ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، بما في ذلك الرابط بين عملية "إعادة التجميع" كما وردت في برنامج "أماني" وعملية الدمج/نزع السلاح. وفضلاً عن ذلك، يتوقع ألا يكون العديد من الأفراد داخل المجموعات المستهدفة مؤهلين للاستفادة من البرنامج بسبب صرامة معيار "عنصر واحد/سلاح واحد"، وهناك حاجة ملحة لتطوير مجموعات مساعدة بديلة لأولئك الأفراد. ولهذا فإن تنسيق مختلف هذه الجهود سيكون مهماً للغاية.

## خامساً - التطورات على الصعيد المؤسسي وفي مجال إدارة الحكم

٦٩ - تواصلت الجهود بدعم من البعثة والشركاء الآخرين خارج الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، في مجالات توطيد السلام وترسيخ الديمقراطية الوليدة، ومعالجة شواغل إدارة الحكم، وإرساء سيادة القانون وإعادة البناء والتنمية. وأثناء الدورة الاستثنائية للجمعية الوطنية التي عقدت في الفترة من ١٦ حزيران/يونيه إلى ١٥ تموز/يوليه، اعتمدت الجمعية القانون الأساسي المتعلق بالمجلس الأعلى للقضاء، بالإضافة لقوانين متعلقة بإلغاء المركزية. ولم تعتمد تشريعات إضافية لازمة من أجل إنجاز عملية إلغاء المركزية، بما في ذلك التشريعات المتعلقة بحدود المقاطعات والتقسيمات الإدارية الفرعية والضرائب. ووفقاً لبياني الالتزام، اعتمدت الجمعية الوطنية في ١٢ تموز/يوليه قانون عفو لكيفو الشمالية وكيفو الجنوبية. إلا أن مجلس الشيوخ علق استعراضه لمسودة قانون العفو عقب استئناف القتال في كيفو الشمالية. وفي ١٥ تموز/يوليه، اعتمد مجلس الشيوخ مشروع قانون بشأن حماية الأطفال يفرض عقوبات صارمة على مرتكبي أعمال العنف الجنسي والإيذاء البدني، وكذلك على تجنيد الأطفال في القوات والجماعات المسلحة. ويجب الآن أن تعتمد الجمعية الوطنية مشروع القانون حتى يجري إصداره. وقد أثمرت جهود البعثة الدؤوبة في مجال الدعوة عن اعتماد مجلس الشيوخ لمشروع القانون الذي ينشئ لجنة وطنية لحقوق الإنسان.

٧٠ - ويشمل التشريع الرئيسي المدرج على جدول أعمال البرلمان في دورته الحالية، التي بدأت في ١٥ أيلول/سبتمبر، ميزانية عام ٢٠٠٩ والقوانين المتعلقة بشأن إلغاء المركزية، والهيكلة القضائي، والانتخابات والعمو. وفي غضون ذلك واصل البرلمان، تقوية دوره الرقابي على أنشطة الجهاز التنفيذي عن طريق لجان تحقيق وعمليات استجواب للوزراء.

٧١ - وفي ٢٥ أيلول/سبتمبر، قدم رئيس الوزراء أنطوان جيزينغا استقالته إلى الرئيس كايلا، متعللاً بتقدمه في السن. وجاءت استقالة رئيس الوزراء وسط انتقادات عامة قوية لأداء الحكومة الذي ينظر إليه على نطاق واسع على أنه فشل في التصدي للتحديات الاجتماعية - الاقتصادية والحالة الأمنية في الجزء الشرقي من البلاد.

٧٢ - وعين الرئيس كايلا وزير الميزانية، أدولف موزيتو، رئيساً للوزراء في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، عملاً بأحكام الاتفاق المبرم بين ائتلافه، التحالف من أجل الأغلبية الرئاسية، والحزب اللومبي الموحد، القاضي بتعيين رئيس للوزراء من هذا الحزب الأخير. ويتألف مجلس الوزراء الجديد، الذي أعلن عن تشكيله في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر، من ٥٣ وزيراً، بينهم ٤ نساء، ويجسد إلى حد ما توازناً على الصعيد الجغرافي وصعيد المقاطعات في البلد. واحتفظ حزب الرئيس، وهو حزب الشعب للإعمار والديمقراطية وهو أحد الأحزاب المنضوية في إطار التحالف من أجل الأغلبية الرئاسية، بمقعدين من مقاعد نواب رئيس الوزراء الثلاثة وثلث الوزارات تقريباً.

### الانتخابات المحلية

٧٣ - في ١٥ تموز/يوليه، وافقت لجنة توجيه الانتخابات، المؤلفة من اللجنة الانتخابية المستقلة، ووزارات الداخلية، والميزانية، والمالية، والتخطيط، والبعثة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والجهات المانحة الرئيسية، على التوصيات التي تقدم بها رئيس اللجنة الانتخابية المستقلة بشأن تحديث سجل الناخبين وإجراء انتخابات محلية قبل نهاية حزيران/يونيه ٢٠٠٩. وجاء هذا القرار بعد مشاورات واسعة ودعم صريح من الحكومة. وفي ٥ آب/أغسطس، اعتمدت اللجنة الانتخابية المستقلة إجراءات تحديث سجل الناخبين وأصدرت بياناً صحفياً أعلنت فيه رسمياً بدء العملية الانتخابية. ويتوقع حالياً أن تبدأ في أوائل ٢٠٠٩ الأعمال الميدانية اللازمة لتحديث سجل الناخبين التي ستستغرق شهرين. وفي تلك الأثناء، وصلت البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقديم الدعم التقني والتشغيلي للجنة الانتخابية المستقلة، بما في ذلك بناء القدرات في مجالات التخطيط التشغيلي واستراتيجية التنفيذ.

٧٤ - وأشار رئيس الوزراء السابق في رسالة وجهها إلى اللجنة الانتخابية المستقلة إلى أن الحكومة ستساهم بمبلغ ٦٢ مليون دولار دعماً للانتخابات المحلية، ويشمل هذا المبلغ

٢٤ مليون دولار لتغطية تكاليف التشغيل السنوية الجارية للجنة الانتخابية المستقلة، فضلاً عن تحديث سجل الناخبين وأنشطة تشغيلية أخرى يقدر أن تبلغ تكاليفها ٤٠ مليون دولار و ١٢٠ مليون دولار على التوالي. ولكن صرف هذه المبالغ التي تعهدت بها الحكومة لا يزال يواجه تحديات. ويتوقع أن يُغطى المبلغ المتبقي البالغ ١٢٢ مليون دولار اللازم للعملية الانتخابية بتمويل دولي. وقد تعهدت الجهات المانحة حتى الآن بتقديم مبلغ ٧٠ مليون دولار، منها ٤٨,٥ مليون دولار تم تخصيصها فعلاً.

٧٥ - ومع ذلك، فإن اعتماد البرلمان للإطار التشريعي اللازم لا يزال يواجه تحدياً حقيقياً. ويشمل ذلك القانون الأساسي بشأن تقسيم الكيانات الإقليمية الذي يحدد الدوائر الانتخابية وهو أمر لازم من أجل بدء تحديث سجل الناخبين وتوزيع المقاعد لكل دائرة انتخابية. وكان هذا القانون قد حصل على موافقة مجلس الشيوخ في تشرين الأول/أكتوبر وهو بانتظار اعتماده من جانب الجمعية الوطنية. وسيمثل اعتماده في الوقت المناسب خطوة رئيسية إذا أريد للانتخابات المحلية أن تعقد في منتصف عام ٢٠٠٩.

### جهود الإنعاش وتوطيد السلام

٧٦ - ظل اقتصاد جمهورية الكونغو الديمقراطية عرضة لتأثيرات أزمة الغذاء وأزمة الطاقة والأزمة المالية، بالإضافة إلى تأثره بالتزاع الذي نشب في المنطقة الشرقية. وأمكن تحقيق تقدم محدود في مجال اللامركزية المالية، أو إدخال إصلاحات على قطاعات رئيسية من بينها الهياكل الأساسية والتعدين والنفط والغابات. وفي الوقت نفسه كانت النسبة المتوقعة للنمو الاقتصادي في عام ٢٠٠٨ هي ١٠,٨ في المائة، وانخفض معدل التضخم، وإن ظل مبعثاً رئيسياً للانشغال، من ٣٤ في المائة إلى ٢٨ في المائة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وخلصت بعثة أوفدها صندوق النقد الدولي في زيارة إلى كينشاسا، في أيلول/سبتمبر، إلى أن حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية حققت تقدماً كبيراً في تنفيذ الإصلاحات بغية الوصول إلى المرحلة النهائية في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وفي الوقت نفسه، تقوم الحكومة بمهامها على أساس الاستخدام النقدي فقط، بميزانية محدودة.

٧٧ - وأمكن إحراز بعض التقدم في تسريع تنفيذ برنامج المجالات الخمسة الذي أعلنه الرئيس كايلا، وخطة العمل ذات الأولوية وعقد الحوكمة. وفي ٥ آب/أغسطس، اتفقت الحكومة والشركاء من المانحين الدوليين على خطة عمل تُحدد الخطوات ذات الأولوية التي يتعين اتخاذها بحلول نهاية السنة لإثبات حدوث تقدم ملموس في المجالات الخمسة ذات الأولوية وبرنامج المجالات. وفي الوقت نفسه، تواصل بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية تقديم الدعم للجان تنمية الأقاليم، التي تجمع بين السلطات المحلية

والعناصر الفاعلة في المجتمع المدني وشركاء الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية والقطاع الخاص. ومن المجموع المستهدف وعدده ١١ لجنة، هناك أربع لجان تعمل في أقاليم باندونندو ومانيمما وأورينتال وكاتانغا، وأربعة أخرى قيد الإنشاء. وفي آب/أغسطس ٢٠٠٨، سهّلت البعثة ووزارة التخطيط والمناخون الدوليون عقد ١١ حلقة عمل للمجتمع المدني في جميع الأقاليم لتعزيز فعالية المساعدة وسياسات التنمية وشفافية التعاون بين الحكومة والمجتمع المدني. ويتم التخطيط أيضا لحملة إعلامية وحملات توعية، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبلجيكا ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، بشأن عملية تطبيق اللامركزية.

## سادسا - الجوانب المالية

٧٨ - أذنت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٢٥٦/٦٢ باعتماد مبلغ ٤٠٠ ٦٧٦ ١٨٧ ١ دولار للإنفاق على بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩. وستقدم إلى المجلس في وقت قريب، في إضافة لهذا التقرير، المعلومات المتعلقة بالآثار المالية المترتبة على توصياتي لفترة الاثني عشر شهرا. وفي ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٨، بلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة للحساب الخاص للبعثة ٦٠٦,٨ ملايين دولار. وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام في ذلك التاريخ ٣ ٨٧٣,٧ مليون دولار. وفي ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، كان مجموع المبالغ المستحقة للبلدان المساهمة بقوات ووحدات الشرطة المشكلة، ٢١,٦ مليون دولار. وسددت التكاليف المتعلقة بالقوات/وحدات الشرطة المشكلة، والمعدات المملوكة للوحدات، للفترة الممتدة حتى آب/أغسطس ٢٠٠٨ وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، على التوالي.

## سابعا - ملاحظات

٧٩ - دخلت الأزمة في كيفو الشمالية مرحلة حرجة. وكانت الآثار الإنسانية على السكان المدنيين هائلة. ويساورني انشغال شديد بأنه إذا ما سُمح لهذه الأزمة بأن تتفاقم، فإنها ستعمق من النزاعات العرقية في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومن الانتهاكات التي تدعو إلى القلق البالغ حالات التشريد القسري للسكان وتوفر أدلة تشير إلى عمليات القتل التي تستهدف المدنيين. وفي المناخ الحالي، لا يمكن استبعاد إمكانية وقوع مجازر ضد المدنيين. كما أبرزت التطورات الأخيرة خطورة انتشار النزاع في أجزاء أخرى من المنطقة، وما يترتب على ذلك من آثار واسعة النطاق.

٨٠ - وأرحب بالجهود السياسية المكثفة التي بُذلت لحل الأزمة خلال الأسابيع الأخيرة، بما في ذلك على المستوى الثنائي بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا. وينبغي تقديم مقترحات عملية لتدابير بناء الثقة والتعاون بين البلدين، ودعمها من جانب شركائهما الدوليين، بشكل عاجل. وأحث الرئيسين كابيلا وكاغامي على بذل كل جهد ممكن في سبيل تنفيذ هذه التدابير وتطبيع العلاقات بين بلديهما. وأرحب أيضا بالدور المهم للعناصر الفاعلة الإقليمية والدولية في ذلك الصدد، وأدعو هذه الأطراف إلى الاستمرار في مشاركتها في الجهود الهادفة إلى إيجاد حل دائم للأزمة في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٨١ - وينبغي أن تُمنح أولوية عاجلة لإنهاء القتال الدائر حاليا الذي بدأت قوات المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب. وأناشد جميع البلدان المجاورة أن تستخدم ما لها من سلطة معنوية، إذا كانت في وضع يسمح لها بذلك، على لورنت إنكوندا، لإقناعه بضرورة احترام الوقف الكامل لإطلاق النار، والعودة إلى تنفيذ بياني الالتزام، ووقف جميع العمليات العسكرية التي أفضت حتى الآن إلى زيادة تفاقم الأزمة الإنسانية بالغة الحدة في كيفو الشمالية.

٨٢ - ويبيّن الأحداث الأخيرة أن عدم كفاية القدرات المتوفرة لدى القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية يمثل عقبة رئيسية في وجه السلام في المنطقة، وأمام إنجاز ولاية البعثة. ويتعين على حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية اتخاذ إجراءات عاجلة لتحديد التسلسل القيادي والانضباط بشكل واضح في صفوف قواتها المسلحة، مع ضمان التعاون والتنسيق بشكل وثيق مع البعثة. كما ينبغي أن تعطي الحكومة الأولوية لقيام قواتها المسلحة باتخاذ إجراءات واضحة للعيان وفعالة ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، وفقا لبلاغ نيروبي. وتماشيا مع ولايتها، ستواصل البعثة تقديم الدعم لعمليات جمهورية الكونغو الديمقراطية ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا. وفي هذا الصدد، فإن حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بحاجة ماسة إلى مساعدة ثنائية كبيرة ومستمرة لمساعدتها في بناء جيش وطني متماسك ويعوّل عليه، وقادر على ضمان السلامة الإقليمية للبلد والأمن الوطني، كجزء من خطة إصلاح قطاع الأمن التي تتقيد بالمعايير الدولية. ومن الضروري تنسيق تقديم هذه المساعدة بين جميع الأطراف، بما في ذلك البعثة. ولن تنجح الجهود المبذولة لإيجاد أمن واستقرار دائمين في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية بدون وضع مثل هذه الخطة. وأحث جمهورية الكونغو الديمقراطية على أن تعمل عن كثب مع شركائها الدوليين لكي يتسنى القيام بعمل دولي سريع ومنسق في هذا الصدد.

٨٣ - ولا يوجد حل عسكري للوضع في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولذا فإنه من الضروري أن تعود جميع المجموعات المسلحة إلى تنفيذ الاتفاقات السياسية القائمة، وأن يعمل جميع أصحاب المصلحة معا لمعالجة الأسباب الجذرية للتراع في تلك المنطقة المضطربة. وقد طلبت من مبعوثي الخاص تقديم المساعدة إلى جميع الأطراف في السعي إلى تحقيق ذلك الهدف، بالتعاون مع القادة الإقليميين والشركاء الدوليين، في إطار الآلية الإقليمية التي وضعها مؤتمر القمة الإقليمي في نيروبي. ويشجعي في هذا الصدد النتيجة الإيجابية التي تمخضت عن البعثة الأولى لمبعوثي الخاص إلى المنطقة، والتي وضعت الأسس لبذل المزيد من الجهود المكثفة للتوصل إلى وقف فَعَّال لإطلاق النار وتنشيط العملية السياسية الشاملة. وأدعو جميع الأطراف الفاعلة إلى التعاون الكامل مع مبعوثي الخاص.

٨٤ - وعلى الرغم من الموارد المحدودة للبعثة، يسلم الجميع أنه لولا وجود البعثة ودورها الفَعَّال في حماية عشرات الآلاف من المدنيين، وتسهيل وصول المساعدة الإنسانية، ومنع وقوع انتهاكات كبيرة لحقوق الإنسان، لكان الوضع في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية أسوأ بكثير مما هو عليه الآن. والتعاون بين السلطات الكونغولية وأفراد الشعب ضرورة أساسية إذا ما أريد للبعثة أن تقوم بولايتها بما يعود بالنفع على فئات السكان المتضررة جراء الأزمة الحالية. ولذا، فإنني أناشد هذه السلطات أن ترفض جميع المحاولات الهادفة إلى التحريض على القتال، أو تأليب السكان ضد موظفي البعثة والعاملين في المجال الإنساني.

٨٥ - وأوصي بأن يمدد مجلس الأمن ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية لمدة ١٢ شهرا أخرى، وذلك حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. وستواصل البعثة، مع حصولها على موارد إضافية وإعادة تنظيمها، التركيز على المهمة ذات الأولوية المتمثلة في حماية السكان المدنيين في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث لا تزال سيطرة الدولة عند الحد الأدنى. وبالتعاون الوثيق مع الجهود التي يبذلها مبعوثي الخاص، ستقدم البعثة الدعم أيضا للجهود الهادفة إلى معالجة الأسباب الجذرية للنزاع. وفضلا عن ذلك، ستواصل البعثة تقديم دعم شامل ومتسق لعمليتي غوما ونيروبي. وتتيح هاتان العمليتان اللتان تمثلان التزامات سياسية مهمة تعهدت بها الأطراف، الإطار السياسي الضروري لمعالجة المشاكل التي يثيرها كل من المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا.

٨٦ - وستعمل البعثة على ضرورة التنفيذ المتزامن للالتزامات التي قُطعت بموجب عمليتي غوما ونيروبي، وستسعى جاهدة، باستخدام الوسائل المتاحة لها، إلى ضمان تصرف جميع الأطراف الفاعلة بحسن نية، بما في ذلك في تنفيذ خطة فض الاشتباك المقدّمة إلى الأطراف.

٨٧ - وستواصل البعثة تقديم الدعم لعملية العودة الطوعية إلى الوطن لأفراد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا بموجب عملية نيروبي، مع تقديم الدعم في الوقت نفسه لعمليات القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا. وما لم تحرز الجهود المبذولة لتحقيق عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين والإعادة إلى الوطن بشكل طوعي مزيداً من التقدم، فإن لجوء البعثة إلى استخدام القوة ربما يكون ضرورياً لإجبار المجموعات المسلحة الأجنبية المتشبثة بالبقاء على الأراضي الكونغولية على الامتثال للالتزامات نيروبي، تمشياً مع ما تنص عليه ولاية البعثة.

٨٨ - وستواصل البعثة، العمل مع سلطات الجمارك الكونغولية والشرطة الكونغولية، القيام بعمليات تفتيش مفاجئة في المطارات وغيرها من نقاط العبور في كينغو الشمالية وكيفو الجنوبية للحد من الاتجار غير المشروع في المعادن والأسلحة الذي يشكل مصدر التمويل للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا وغيرها من المجموعات المسلحة.

٨٩ - وكما نصت الولاية الممنوحة من مجلس الأمن لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ستواصل البعثة تقديم الدعم اللازم لإجراء الانتخابات المحلية، شريطة أن تتخذ السلطات الوطنية الخطوات اللازمة لضمان إجراء الانتخابات في موعد لا يتجاوز أواسط عام ٢٠٠٩، بما في ذلك صرف الأموال التي تعهدت بها السلطات، واعتماد الإطار التشريعي اللازم. وبالتنسيق مع السلطات الوطنية والشركاء الدوليين، ستراقب البعثة عن كثب التقدم المحرز بغية التقليل من حجم الدعم الذي تقدمه، إذا ما وقعت فترات تأخير في العملية الانتخابية بعد التاريخ المستهدف، وهو أواسط عام ٢٠٠٩.

٩٠ - وتتطلب الحالة الخطيرة لحقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية، لا سيما في الجزء الشرقي من البلد، استمرار البعثة في القيام بأنشطة الرصد والتعزيز. وتظل مكافحة ظاهرة الإفلات من العقاب أكبر التحديات في مجال حقوق الإنسان. وتشكل عملية المسح التي تهدف إلى تحديد أخطر ما وقع من انتهاكات لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي داخل أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية بين عامي ١٩٩٣ و ٢٠٠٣ أداة أخرى في مجال مكافحة ظاهرة الإفلات من العقاب. وأود تذكير جميع الضالعين في الأعمال العدائية في جمهورية الكونغو الديمقراطية أن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وانتهاكات القانون

الإنساني الدولي تقع تحت طائلة العدالة الدولية، بما في ذلك من خلال المحكمة الجنائية الدولية.

٩١ - وأعتقد جازماً أنه يتعين على مجلس الأمن والأمانة العامة أن يستعرضا بشكل دقيق الافتراضات والأهداف الأساسية للبعثة خلال فترة ولايتها التالية. وبعد انقضاء قرابة ١٠ سنوات، يحتاج هيكل البعثة إلى استعراض، كما يجب إجراء تقييم دقيق لأنشطتها المدنية وعمليات النشر التي تقوم بها لضمان تكامل جهودها مع الشركاء الآخرين. وستعمل البعثة مع الأمم المتحدة والشركاء الآخرين على وضع استراتيجية يمكن للبعثة من خلالها أن تنقل إلى هؤلاء تدريجياً المسؤوليات المتعلقة بالمهام طويلة الأمد، مثل إصلاح العدالة وتعزيز الحوكمة واللامركزية، ضماناً لعملية انتقال سلسلة.

٩٢ - وأود أخيراً أن أعرب عن امتناني وتقديري العميقين لجميع موظفي البعثة المدنيين وللأفراد العسكريين وأفراد الشرطة التابعين لها، الذين واصلوا، تحت قيادة ممثلي الخاص، تصميمهم وكرّسوا جهودهم، منكرين لذواتهم، في ظل ظروف بالغة الصعوبة، لدعم الشعب الكونغولي خلال فترة حاسمة من تاريخه. وأود أن أعرب أيضاً عن امتناني لمبعوثي الخاص لما قام به من جهود عاجلة لمعالجة الأزمة المتطورة، ولفريق الأمم المتحدة القطري والعاملين في المجال الإنساني الذين يبذلون قصارى جهدهم لإنقاذ الأرواح في ظل ظروف صعبة للغاية. وأعرب عن تقديري المستمر للبلدان المساهمة بقوات في بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأفرادها النظاميين، بالإضافة إلى البلدان المانحة والمنظمات المتعددة الأطراف والمنظمات غير الحكومية الدولية التي تقدم الدعم الضروري خلال الأزمة القائمة في كينغوا الشمالية، والمناطق الأخرى في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

